**الجمهوريّة التّونسيّة** **الحمد لله**

**مجلس المنافسة**

**الجلسة العامّة**

**القطاع: الصّناعات الغذائيّة**

## الرّأي الإستشاري عدد 182662

## الصّادر عن الجلسة العامة لمجلس المنافسة

## بتاريخ 15 جانفي 2018

إنّ مجلس المنافسة،

بعد الإطّلاع على مكتوب السّيد وزير التّجارة المؤرّخ في 3جانفي2018 والمتضمّن طلب رأيهفي شأن مشروع عمليّة تركيز إقتصادي يتعلّق باقتناء شركة "الخمير" « Lesaffre » التّابعة لمجمع « Lesaffre » لنسبة 60 % من شركة "الريّان للصّناعات الغذائيّة"،

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار،

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 والمتعلّق بضبط التّنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة،

وعلى الأمر الحكومي عدد 780 لسنة 2016 المؤرّخ في 13 جوان 2016 والمتعلّق بضبط المبلغ الأدنى لرقم المعاملات الإجمالي الموجب لإخضاع عمليّات التّركيز الإقتصادي للموافقة المسبقة،

وبعد الإطّلاع على ما يفيد استدعاء أعضاء الجلسة العامةللمجلس وفق الصّيغ القانونيّة لجلسة يوم الإثنين 15 جانفي 2018،

وبعد التأكّد من توفّر النّصاب القانوني،

وبعد الإستماع إلى المقرّرةالسيّدة جميلة الخبثاني في تلاوة تقريرهاالكتابي،

**وبعد المداولة استقرّ رأي الجلسة العامّة لمجلس المنافسة على ما يلي:**

**I-تقديمالملف :**

✓ **محتوى الاستشارة:**

**I- تقديم عمليّة التّركيز :**

**1-الأطراف المعنيّة بعمليّة التّركيز:**

تشمل عملية التركيز الراهنة الطرفين التاليين:

*** شركة "Lesaffre ":**

هي شركة خفيّة الإسم خاضعة للتّشريع الفرنسي، رأس مالها يقدّر بـ 2.560.000 أورو تابعة لمجمع « Lesaffre » مختصّة في مجال خميرة الخبز.

ومجمع « Lesaffre » هو مجمع عائلي مختصّ في مجال الخمائر، أحدث في شمال فرنسا منذ سنة 1853، يشغّل 10000 شخص موزّعين على 75 فرع في 45 بلد ويحقّق المجمع رقم معاملات يعادل 1,9 مليار أورو.

ليس للمجمع المذكور فروع بتونس، إلاّ أنّه يقوم بتصدير خميرة الخبز الجافّة La levure de panification sèche عن طريق العديد من الموزّعين، وقد بلغت قيمة الواردات خلال سنة 2016 من الخمائر 1.726.730 أورو أي ما يعادل 5.054.553 دينار تونسي.

* **شركة الريّان للصّناعات الغذائيّة:**هي شركة خفيّة الاسم خاضعة للقانون التّونسييقدّر رأسمالها بـ12.000.000دينار تونسي، مقرّها بنهج ألمانيا، عدد 19تونس مرسّمة بالسّجلّ التّجاري تحت عدد B120142003.

ويبرز الجدول الموالي مجموعة المساهمين في رأس مالها المشمولين بعملية بيع الأسهم:

| المساهم | عدد الأسهم | النسبة (%) |
|---|---|---|
| Universal trading[1] | 48.531 | 40.443 |
| محمّد بن محمّد بن عمري كعلي | 172 | 0.143 |
| Intercontinental trading | 5 | 0.004 |
| عزيز غسّان كعلي | 11.880 | 9.90 |
| عبد السّلام بن عيّاد | 1 | 0.001 |
| البدر سيكاف | 11.879 | 9.899 |
| H.Mahmoud J.Al-Bunnia & sons (HMBS)[2] | 46.332 | 38.61 |
| محمّد منصف الرّباعي | 1.200 | 1 |
| **المجموع** | **120.000** | **100** |

وتمتلك شّركة "الريان للصناعات الغذائية" مصنع خميرة بجندوبة بطاقة إنتاج تبلغ 21.000 طنّا من الخميرة الطّازجة Levure fraîche ou levure pressée و3.000 طنّا من الخميرة الجافّة.

كما قامت الشّركة بتصنيع 12.461 طنّا من الخميرة الطّازجة خلال سنة 2014و13123 طنّا خلال سنة 2015و13700 طنّ خلال سنة 2016.

وتولّت تصنيع 224 طنّا من الخميرة الجافّة خلال سنة 2014و157 طنّا خلال سنة 2015و153 طنّا خلال سنة 2016.

وتقوم الشّركة بتصدير الخميرة الجافّة إلى بلدان إفريقيا والشّرق الأوسط، وبصفة ثانويّة تقوم بتصدير الخميرة الطّازجة إلى الجزائر.

[1] شركة خفيّة الإسم خاضعة للقانون التّونسي، رأس مالها 1.000.000د، مرسّمة بالسجلّ التّجاري تحت عدد B1108391996 وممثّلها القانوني هو محمّد بن محمّد بن عمري كعلي.

[2] شركة ذات مسؤوليّة محدودة خاضعة للقانون الإماراتي، مقرّها الإجتماعي بدبي، ممثّلها القانوني محمّد عبد اللّطيف محمود البنيّة.

## 2–طبيعة عمليّة التّركيز:

تتمثّل عمليّة التّركيز في اقتناء شركة «La compagnie des levures lesaffre » لنسبة 60 % من رأس مال شركة "الريّان للصّناعات الغذائيّة" لتصبح هيكلة رأس المال على النّحو المبيّن بالجدول التّالي:

| المساهم | نسبة الأسهم الممتلكة (%) |
|---|---|
| شركة Lesaffre | 60.00 |
| Universal trading | 20.17 |
| محمّد بن محمّد بن عمري كعلي | 0.12 |
| Intercontinental trading | 0 |
| عزيز غسّان كعلي | 0 |
| عبد السّلام بن عيّاد | 0 |
| البدر سيكاف | 0 |
| H.Mahmoud J.Al-Bunnia & sons (HMBS) | 19.31 |
| محمّد منصف الرّباعي | 0.4 |
| **المجموع** | **100** |

ويتّضح من خلال ما سبق، أنّه لن يكون هنالك تغيير على مستوى هيكلة السّوق والمتدخّلين فيها باعتبار أنّ مختلف الشّركات المعنيّة ستبقى فاعلة، حيثسيطرأ تغيير وحيد على مستوى هيكلة رأس مال إحدى الشّركات التّونسيّة العاملة بالسّوق المحليّة.

## II– دراسة السّوق :

تتمثّل السّوق المرجعيّة المعنيّة بعمليّة التّركيز في سوق تصنيع خميرة الخبز وبالتحديد الخميرة الجافّة والخميرة الطّازجة levure pressée.

وتندرج خميرة الخبز ضمن منتوجات الجدول "ب" من الأمر عدد 1996 لسنة 1991 المؤرخ في 23 ديسمبر 1991 المتعلّق بالموادّ والمنتوجات والخدمات المستثناة

من نظام حرية الأسعار وطرق تأطيرها المتعلّق بقائمة المنتوجات الخاضعة لنظام المصادقة الإداريّة في مرحلة الإنتاج، أمّا تسويق الخميرة الجافة فيخضع إلى مبدأ حرية الأسعار.

وتتعلّق احتياجات السوق التونسية أساسا بمادة الخميرة الطّازجة بنسبة80 %، وتحتلّ شركة "الريّان للصّناعات الغذائيّة"90 % من هذه السّوق الفرعيّة،كما تعمل بهذه السّوق "الشّركة التّونسيّة للخميرة"Société Tunisienne de Levure التي تمتلك 10 % من السّوق المحليّة.

وتبقى هذه السّوق الفرعيّة (الخميرة الطازجة) في مجملها سوقاللتصنيع المحلّي ولا مكان للتّوريد فيها باعتبار ما يتطلّبه تخزينها ونقلها من توفير حلقات تبريد مسترسلة هذا بالإضافة إلى أنّ مدّة صلوحيّتها لا تتجاوز 40 يوما بعد تصنيعها.

أمّا فيما يتعلّق بالسّوق الفرعيّة المتعلّقة بالخميرة الجافّة والذي يمثّل 20 % من السّوق الأصليّة، فإنّ شركة "الريّان للصّناعات الغذائيّة" تحتلّ 12 % كنصيب منها باعتبار أنّها سوقا تنافسيّة وأنّ الأسعار فيها حرّة،فضلا عن أنّ خزن ونقل المنتوج لا يتطلّب شروطا خاصّة، إضافة إلى طول مدّة صلوحيّة المنتوج التي تبلغ السّنتين.

ووفقا للمعطيات المضمّنة بملفّ الإستشارة،تتوزّع السّوق المحليّة الفرعيّة المتعلّقة بالخميرة الجافّة على مختلف المتدخّلين استنادا للكميّة بحساب الطنّ وفقا للجدول الآتي:

| **المتدخّل بالسّوق** | **النّصيب من السّوق (%)** |
|---|---|
| مورّدين من فرنسا وبلجيكيا وتركيا والمغرب والصّين ومصر ( تحتلّ شركة Lesaffre ما يقارب 57.7 % من السّوق في شكل واردات) | 84.13 |
| شركة الرّيان للصّناعات الغذائيّة | 11.96 |
| الشّركة التّونسيّة للخميرة | 3.91 |
| **المجموع** | **100** |

هذا وتجدر الإشارة إلى وجود بعض المؤسّسات التّونسيّة المتخصّصة في الصّناعات الغذائيّة التي تقوم بصنع وتسويق الخميرة الجافّة لفائدة الخواصّ من بينها شركة "جياس" التّابعة لمجمع سلامة والتي أبرمت اتّفاقا استراتيجيّا مع شركة CSM bakery solutions الأمريكيّة المتخصّصة في مجال الخبز والمرطّبات وشركة La Patissière .

## III- التّحليل القانوني لعمليّة التركيز :

نصّت أحكام الفصل7 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار على أنّه: "يعدّ تركيزا اقتصاديا بحكم هذا القانون كلّ عمل مهما كان شكله ينجرّ عنه نقل كلّ أو جزء من ملكية أو حق الإنتفاع من ممتلكات أو حقوق أو سندات مؤسّسة من شأنه تمكين مؤسّسة أو عدّة مؤسّسات من ممارسة سيطرة حاسمة على نشاط مؤسّسة أو عدة مؤسّسات أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة" .

وتنصهر عمليّة التّركيز الرّاهنة ضمن أحكام هذا الفصل باعتبار أنّ نقل ملكيّة 60 % من أسهم شركة "الرّيان للصّناعات الغذائيّة" من شأنه أن يمكّن شركة Lesaffre الفرنسيّة من ممارسة سيطرة حاسمة على الشّركة التّونسيّة المقتناة.

كما أوجب الفصل 7 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار أن يعرض على موافقة الوزير المكلّف بالتجارة كل مشروع تركيز أو عمليّة تركيز إقتصادي من شأنها خلق أو دعم وضعيّة هيمنة على السوق الداخليّة أو جزء منها بعد توفّر أحد الشرطين التّاليين:

**الشرط الأوّل**: يتمثّل هذا الشرط في تجاوز نصيب المؤسّسات المعنيّة مجتمعة خلال سنة، نسبة 30% من مجمل البيوعات أو الشراءات أوكلّ الصفقات الأخرى المنجزة بالسوق الداخليّة أوجزء منها لمواد أو منتوجات أو خدمات بديلة.

**الشرط الثّاني**: ويتعلّق بتخطّي إجمالي رقم المعاملات المنجز من طرف هذه المؤسّسات على السّوق الدّاخلية مبلغا معيّنا، ضبطه الأمر عدد 780 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 بمائة مليون دينار (100.000.000د).

وبالرّجوع إلى استشارة الحال،يتبيّن أنّ الشّرط الأوّل متوفّر باعتبار أنّ نصيب الشّركة التّونسيّة لوحده يقارب 75%من السّوق المرجعيّة، وهو ما يجعل من هذه العمليّة خاضعة إلى رقابة الوزير المكلّف بالتّجارة.

## 3-تأثيرعمليّة التّركيز على المنافسة بالسّوق الوطنيّة:

تتمثّل عمليّة التّركيز المعروضة على أنظار المجلس في اقتناء 60 % من رأس مال شركة "الريّان للصّناعات الغذائيّة" من قبل شركة فرنسيّة ليس لها تواجدبالتّراب التّونسي، وبالتّالي لن يكون لهذه العمليّة أيّ تأثير على هيكلة السّوق المرجعيّة التّونسيّة من حيث عدد المتدخّلين أو نصيبهم من السّوق.

ولهذا التّعامل الإستراتيجي بين الطّرفين مفعول إيجابي باعتبار أنّ الطّرف الأجنبي هو من بين الشّركات العالميّة المتخصّصة في مجال خميرة الخبز والتي لها فروع في مختلف أنحاء العالم، وهو ما من شأنه أن يؤثّر إيجابياعلى الشّركة التّونسيّة من جهةاكتسابها لتكنولوجيا الصّنع والتّسويق،كما سيمكّنها من تطوير طاقة إنتاجهاوتدعيم قدراتالتصدير لديها.

كما أنّ مشروع التّركيز يقوم على استثمارات مبرمجة من قبل بقيّة المساهمين وشركة Lesaffre تقدّر بـــ12000000 أورو ستخصّص بالأساس لتطوير إنتاج الوحدة التّونسيّة وبالخصوص المنتوجات المشتقّة من الخميرة.

كما سيمكّن هذا المشروع من تحسين جودة التّكوين الدّاخلي للعاملين بشركة "الريّان للصّناعات الغذائيّة" من حيث تقنيات التصنيع والتّسويق قصد تلبية رغبات حرفائها.

كما تعهّد الشّريك الأجنبي بالقيام بدورات تكوينيّة متواصلة لفائدة أصحاب المخابز التّونسيّة لدعم وتطوير مستواهم التّقني.

كما أنّ هذا التّعامل سيمكّن من المحافظة على المؤسّسة ودعمها قصد مواصلة تزويد السّوق التّونسيّة بخميرة الخبز اللاّزمة لصنع الخبز.

وتبعا لما تقدّم، يقترح المجلس الموافقة على مشروع عملية التّركيز الراهنة مع ضرورة التّأكيد على أهمية توفير ضمانات كافية بخصوص استمرار تزويد السّوق المحليّة بمادة الخميرة نظرا لما تكتسيه من أهميّة في صنع الخبز الذي يعدّ مادّة أساسيّة في غذاء المواطن التّونسي.

**وصدر هذا الرّأي عن الجلسة العامّة لمجلس المنافسة بتاريخ 15جانفي2018 برئاسة السيّد رضا بن محمود وعضويّة السّادة محمّد العيّادي وعمر التّونكتي والخموسي بوعبيدي وشكري المامغلي وخالد السلامي وأكرم الباروني ومعزّ العبيدي والسيّدة رجاء الشّوّاشي، وبحضور المقرّر العام السّيد محمد شيخ روحو وكاتب الجلسة السيّد نبيل السّماتي.**

**الرئيس**

**رضا بن محمود**